

ولغته، وأن ينسى كل شيء؟ هذا في بعض البلاد للأسف هو المفهوم السائد للاندماج، ليزوب المسلم في المجتمع بحيث لا يبقى له من ثقافته ودينه، بل من اسمه شيء» (٢٣)!

تاريخياً يمثل اعتراف الإمبراطور النمساوي فرانز جوزيف سنة ١٩١٢ بالإسلام ديناً رسمياً، أقدم اعتراف رسمي بهذا الدين في أوروبا، ورغم ذلك فإن أول جمعية إسلامية دينية أنشئت في فيينا سنة ١٩٧٩، أي بعد ما يقرب من سبعين عاماً، ولم يجرّ تدريس التربية الدينية لأبناء المسلمين إلا عام ١٩٨٢، إلا أن أعداد المسلمين تضاغت فيها خلال عشرين عاماً أربعة أضعاف. ولا يمثل ارتداء الحجاب مشكلة كبيرة للمسلمات في النمسا سواء في المدارس أو الجامعات أو دوائر العمل، حيث يقر الدستور النمساوي ويحمي حرية ممارسة الشعائر الدينية لأتباع الديانات المعترف بها، ومن ذلك

عام ١٩٧٦. وفي إطار مساعي تهدئة التوترات التي أعقبت تفجيرات مدريد، التزمت الحكومة الاشتراكية عدم إصدار أي قانون يحظر ارتداء الحجاب على غرار ما حدث في فرنسا وبعض الولايات الألمانية، رغم مطالبة قوى اليمين بذلك. كما سمحت الحكومة، استناداً إلى القانون العلماني للبلاد، الذي يفرض المساواة بين الأديان، وقانون الإصلاح التربوي الصادر عام ٢٠٠٤، بتدريس الإسلام، الذي كان غائباً باستثناء سبتة ومليلية بشمال المغرب، وذلك لأول مرة في عدد من المدارس الإسبانية، في المدن الكبرى. ومؤخراً خصصت هذه الحكومة مبلغ ملياري يورو لعملية دمج المسلمين في المجتمع الإسباني.

وفي بلجيكا يُعدّ الإسلام ديناً رسمياً معترفاً به منذ عام ١٩٦٨، وقد صادقت الحكومة البلجيكية عام ١٩٧٥ على إدخال دروس التربية

تاريخياً يمثل اعتراف الإمبراطور النمساوي

فرانز جوزيف سنة ١٩١٢ بالإسلام ديناً رسمياً،

أقدم اعتراف رسمي بهذا الدين في أوروبا

الإسلامية ضمن البرامج المدرسية لأبناء الجالية، ولم تعترض على ارتداء بعض النساء المسلمات الحجاب، حتى عند أخذ الصور الخاصة ببطاقات تحقيق الشخصية.

وفي ألمانيا، التي شهدت جدلاً كبيراً حول كيفية الوقوف أمام ظاهرة التطرف الإسلامي في المجتمع الألماني، برزت بعض الجهود لتنظيم العلاقة بين الجالية المسلمة وبين السلطات في الولايات الألمانية، حيث قدم حزب الخضر في ولاية شمال الراين مبادرة دعت إلى تنظيم قانوني للعلاقة بين السلطات التنفيذية والتشريعية في الولاية وممثلي منظمات الجالية الإسلامية فيها، تمهيداً لتطبيق بنود قانون حماية الأقليات الساري بالولاية على مسلميها بصورة توفر لهم أعلى مستوى من مستويات الحماية.

اعتبار المناسبات الدينية الإسلامية أيام عطلات رسمية لأبناء الجالية، والذبح الحلال، والانتهاج من بناء أول مقبرة إسلامية مستقلة في العاصمة على مساحة ٣٤ ألف متر مربع.

ومثل هذا الاعتراف الرسمي وتنظيم الجالية لصفوفها من خلال الهيئة الدينية الإسلامية الرسمية ساعد مسلمي النمسا في تحقيق اندماج شبه كامل في المجتمع مع الحفاظ على خصوصيتهم وتقاليدهم وهويتهم الإسلامية، في ضوء مناخ يسمح بالتعايش السلمي بين مختلف الأديان. ويُعدّ حال المسلمين في هذه الدولة نموذجياً إلى حد كبير مقارنةً بأحوال نظيراتها في دول أوروبية أخرى.

وفي إسبانيا اعترفت الحكومة الإسبانية بالإسلام عبر قانون الحرية الدينية الذي اصدرته